الأمم المتحدة S/2008/659

مجلس الأمن

Distr.: General
17 October 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٨٢٨ (٢٠٠٨) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس كل ٦٠ يوما بشأن التطورات فيما يتعلق بالعملية المختلطة، والعملية السياسية، والحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، وامتثال جميع الأطراف لالتزاماتها الدولية. ويغطي هذا التقرير شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ويتضمن آخر التطورات التي حدثت في بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

ثانيا – التطورات المتعلقة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٢ – في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بلغ مجموع قوام العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ٥٢٧ ١٠ فردا نظاميا، بمن فيهم ٥٧٩ ٨ فردا عسكريا (١٤٢ ٨ جنديا، و ٢٨٥ ضابط أركان، و ١١٣ مراقبا عسكريا و ٢٩ ضابط اتصال)، و ٩٤٨ ١ فردا من أفراد الشرطة (٨٠٨ ١ ضباط شرطة أفراد ووحدة شرطة مشكّلة تضم ١٤٠ فردا).

٣ – وبلغ عدد الموظفين المدنيين الذين تم انتدابهم ٥٦٤ ٢ موظفا من جملة ٥٥٧ ٥ وظيفة مأذونا بها، أو ٤٦ في المائة من الطاقة الإجمالية. ويشمل هذا الرقم ٦٥٤ موظفا دوليا، و ٧٠٤ ١ موظفين وطنيين و ٢١٥ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، هناك ٤٢ موظفا يعملون بموجب تعيينات مؤقتة قصيرة المدة وافدين من بعثات أخرى.

وفي الوقت نفسه، تم اختيار ١٥٣ موظفا مدنيا دوليا و ٢٩ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة وهم جاهزون حاليا للسفر.

ثالثا – نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصلت المفرزة المتقدمة التابعة للكتيبة الإثيوبية والتي تضم ١٩٠ فردا إلى كلبس في ١٦ آب/أغسطس مصحوبة بسرية حماية تتكون من ١٧٠ فردا. وبدأت التحضيرات لإقامة مستشفى نيجيريا من المستوى الثاني في القطاع الغربي مع نشر ٩٦ فردا في الجنينة في ١٣ أيلول/سبتمبر. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، وصل العنصر المتقدم الذي يضم ٧٢ سائقا و ٤ ضباط من الكتيبة المصرية إلى أم كداده حيث تتمركز الكتيبة. ثم انتقل الأفراد المصريون بعد ذلك جوا إلى الأُبيض ونقلوا معداتهم المملوكة للقوات يقودونها بأنفسهم من الأبيض إلى أم كداده في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وفي ٢ آب/أغسطس انتهت عملية مناوبة سرية الدفاع الغامبية التي تضم ١٩٦ فردا والمتمركزة في مقر قوة العملية في الفاشر.

٥ – وخلال الفترة المتبقية من السنة، سيتم نشر عدد كبير من الوحدات العسكرية، فضلا عن وحدتين من وحدات الشرطة المشكّلة في دارفور. وستشمل الوحدات المتوقع نشرها في تشرين الأول/أكتوبر الجزء الرئيسي من السرية البنغالية اللوجستية المتعددة الأدوار وقوامه ٣٤٨ فردا، و ١٤٨ فردا من وحدة النقل المصرية، ومفرزة متقدمة قوامها ٤٠ فردا من سرية الهندسة الباكستانية، والأجزاء الرئيسية من الكتيبتين الأوليين الإثيوبية والمصرية (٤٤٠ فردا و ٦٣٢ فردا على التوالي). ويتوقع أيضا إنجاز نشر وحدات من الشرطة المشكّلة من نيبال وإندونيسيا في تشرين الأول/أكتوبر.

٦ – وفضلا عن ذلك، ستشرع كتائب المشاة العشر المنشورة بالفعل في دارفور في تنفيذ عمليات المناوبة في تشرين الأول/أكتوبر (٤ كتائب من كل من نيجيريا ورواندا، وكتيبة من السنغال وكتيبة من جنوب أفريقيا). وتواصل هذه البلدان المساهمة بقوات العمل من أجل الوصول بهذه الوحدات إلى قوام الأمم المتحدة الموحّد البالغ ٨٠٠ فردا وكفالة نشرها مزودة بالمعدات اللازمة. وستنشأ عن ذلك زيادة قدرها ٤٦٨ ١ فردا.

٧ – وحتى الآن أبلغت رواندا الأمم المتحدة أن كتائبها المعززة والمطورة جاهزة للنشر وأنه تم اقتناء جميع المعدات الضرورية، باستثناء حاملات الجند المصفحة التي تم شراؤها ومن المقرر أن تصل إلى رواندا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ووفقا للممارسة المتبعة قامت لاحقا كل من إدارة عملية حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بإيفاد موظفين إلى رواندا في إطار زيارة قبل النشر للحصول على تأكيد نهائي بأن الكتائب جاهزة للنشر. ولئن كانت الزيارة

لم تنته وقت صياغة التقرير، فمن المتوقع أن يقدم فريق التقييم تقريرا إيجابيا لنقل هذه القوات ومعداتها إلى دارفور جوا في الأسابيع المقبلة، وذلك بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وبرعاية أصدقاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

٨ - ويجري التحضير كذلك لنشر وحدات إضافية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وستشمل هذه القوات مستشفى باكستانيا من المستوى الثالث والعاملين فيه البالغ عددهم ١٥٦ فردا، والجزء الرئيسي من سرية الهندسة الباكستانية الذي قوامه ٢٨٩ فردا، وسرية الاحتياطي البنغلاديشية البالغ قوامها ١٥٠ فردا، و ٥٤٥ جنديا إثيوبيا، وحدة النقل التي تضم ١٢٥ فردا، وسرية الاستطلاع البالغ قوامها ١٢٠ فردا، والوحدة اللوجستية المتعددة الأدوار البالغ قوامها ٣٠٠ فردا). ويتوقع أيضا نشر وحدة الشرطة المشكّلة المصرية في نهاية عام ٢٠٠٨.

٩ - وبذلك سيبلغ مجموع القوات الجديدة التي سيتم نشرها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ما قدره ٤ ٢١٦ فردا من مجموع ٧٩٥ ١٢ فردا عسكريا (مع افتراض أن تتم مناوبة كتائب المشاة الموجودة في الميدان وفقا لقوام الأمم المتحدة). وفضلا عن ذلك، ستشهد الفترة المتبقية من السنة زيادة في نشر قوات الشرطة بإضافة ثلاث وحدات شرطة مشكّلة (يبلغ قوام كل منها ١٤٠ شرطيا). وسيصل العدد الإجمالي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للعملية بعد عملية النشر جميعها في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٨٢٣ ١٤ فردا أو ٦٠ في المائة من مجموع القوام المأذون به.

١٠ - ويلاحظ المجلس أن الشروط المطلوبة لتحقيق ٨٠ في المائة من نشر العملية في نهاية عام ٢٠٠٨ تشمل تحقيق زيادة كبيرة في تدفق المعدات المملوكة للوحدات إلى دارفور، وتعزيز كبير للقدرات الهندسية اللازمة للتهيؤ لاستقبال الوحدات والأفراد. وفي حين يتواصل العمل المتضافر في هذين المجالين، فقد اتضح من خلال التطورات الأخيرة أن الهدف المتوقع في الأصل والبالغ ٨٠ في المائة سوف لا يتحقق على الأرجح إلاّ في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨.

١١ - ومن التحديات الرئيسية في مجال نشر العملية، ولا سيما نقل المعدات المملوكة للوحدات إلى دارفور خط الامداد البالغ طوله ٤٠٠ ١ ميل والرابط بين بور سودان ودارفور. فالقدرات المحلية في مجال النقل البري محدودة، إذ لا يوجد هناك سوى عدد قليل من المتعاقدين المحليين يخدمون البعثة وسائر وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وكذلك فإن نظام الدفع القائم على التعامل نقدا في دارفور دفع بالأمم المتحدة إلى تغيير إجراءات معاملاتها المالية. وفضلا عن ذلك فإن انعدام الأمن الكبير أثر بصورة مباشرة في جهود العملية في مجال

نقل المعدات المملوكة للوحدات إلى دارفور كذلك فإن بعض المتعاقدين المحليين، الذين يخشون عن سلامتهم رفضوا نقل الأصول التابعة للعملية أو قلصوا من مخاطرهم المالية عن طريق استخدام مركبات سيئة الصيانة وسائقين يفتقرون إلى الخبرة لإنجاز المهام المماثلة، لا سيما القيام بعمل السياقة بين قاعدة اللوجستيات التابعة للأمم المتحدة في الأبيض ودارفور. ونشأ عن ذلك تباطؤ نقل المعدات المملوكة للوحدات في دارفور.

١٢ - وينطوي النقل البري للمعدات الثقيلة (مثل المعدات الطبية والهندسية) على مشاكل كبيرة لأسباب أخرى تخص دارفور. زفي شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر تصبح الطريق الجنوبية الرابطة بين الأبيض ونيالا غير سالكة. وخلال هذه الفترة، تمكنت العملية من تحريك ثلاث قوافل تضم ١٦٥ مركبة عبر الطريق الشمالية الرابطة بين الأبيض والفاشر. واستغرقت رحلة إحدى القافلات بقيادة شرطة العملية المختلطة وبحماية القوات الحكومية ٨ أيام لقطع مسافة ٨٠٠ كيلومتر من الأبيض إلى الفاشر خاصة وأن الشاحنات المنخفضة المحملة بالمعدات الثقيلة كانت أعرض بكثير من المسالك الصحراوية الرملية غير المعبدة. فضلا عن أن تخليص أي شاحنة تعلق في الطريق يستغرق ٢٤ ساعة. وتأخرت القافلة المكونة من ٤٠ مركبة عندما انضم إليها على حدود كردفان دارفور ما يزيد على ١٠٠ شاحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي ظلت دون حراك مدة ٣ أسابيع بسبب انعدام الحراسة كما تشير التقارير.

١٣ - وعلى الرغم من هذه الصعوبات يظل التنقل عن طريق البر هو أهم وسيلة لنقل المعدات إلى دارفور. ويتبين من التحليل الدقيق أن واسطة النقل هذه هي أكثر الوسائط فعالية من حيث التكلفة عندما يتعلق الأمر بنقل كميات كبيرة من المواد الثقيلة إلى منطقة العمليات - إذا توفر العدد الكافي من الشاحنات وكانت الطريق آمنة. وفي هذا السياق، تم وضع عقود تجارية جديدة تتعلق بالنقل البري، كما وافقت الحكومة على توفير الحراسة الأمنية للقوافل البرية التابعة للعملية المختلطة كل ٤٨ ساعة، إذا انطلقت القوافل كل ٢٤ ساعة في الوقت المناسب. وفضلا عن ذلك وبانتهاء موسم الأمطار فإن كلا الطريقين الشمالية والجنوبية من الأبيض إلى نيالا ستصبحان سالكتين مما سينشأ عنه زيادة في حجم الحركة.

١٤ - ولزيادة تحسين طريق الإمداد الرئيسية بين بور سودان ودارفور، قامت العملية المختلطة بإعداد عقود تجارية إضافية لنقل المعدات المملوكة للوحدات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة عن طريق البر وبالسكك الحديدية وجوا مباشرة إلى دارفور. وتعكف كل من إدارة الدعم الميداني وإدارة علميات حفظ السلام مع أصدقاء البعثة على اتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل القوات والمعدات المملوكة للقوات عن طريق الجو من البلدان المساهمة بقوات مباشرة إلى دارفور - وسيكون الأمر كذلك بالنسبة للقوات الرواندية. فضلا عن ذلك طلب

إلى بعض الجهات المساهمة بقوات وبالشرطة أن تقوم إما بالنشر الذاتي لجميع المعدات المملوكة للوحدات والأفراد إذا كانت موجودة في المنطقة، أو نقل المعدات المملوكة للوحدات جوا من ميناء المنشأ إلى دارفور مباشرة.

١٥ - ولتعجيل النقل الجوي المباشر للمعدات المملوكة للوحدات من البلدان المساهمة بقوات وبالشرطة إلى دارفور يلزم أن تمنح الحكومة تصريحا شاملا لتخليص الرحلات القادمة إلى السودان، وذلك لتفادي الإجراءات التي تستغرق وقتا طويلا للغاية بتخليص بضائع كل رحلة على حدة. وهذا الأمر هام بوجه خاص لأن معظم عمليات النقل الجوي تشمل عددا كبيرا من الطائرات. وفي تطور إيجابي وافقت حكومة السودان في رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر على تصريح شامل لعمليات النقل الجوي استجابة لطلب من إدارة الدعم الميداني. ويطبق إجراء التصريح الشامل أولا على نقل المعدات المملوكة للوحدات جوا اللازمة للمستشفى الباكستاني من المستوى الثالث والتي ستنقل جوا إلى دارفور في مرحلتين وفي الوقت المحدد حتى يدخل المستشفى طور التشغيل قبل نهاية العام.

١٦ - ومع ذلك، فمن المرجح أن يستغرق العمل في إنجاز الأعمال غير المكملة في الأُبيض فترة قد تصل إلى ستة أشهر. وفي حين يتيح نقل أصول البعثة بالسكك الحديدية حلا بديلا، فإن طاقته محدودة: لا يوجد سوى خط واحد من الأُبيض إلى نيالا، تستغرق رحلته أربعة أسابيع لنقل ما بين ٥٠ و ٦٠ حاوية من بورسودان إلى نيالا. ومن الضروري أيضا زيادة القدرة على الاستقبال في مطارات دارفور، بما في ذلك توسيع ساحة خدمة الطائرات ونشر معدات مناولة المواد للتمكن من تحمُّل زيادة مطردة في النقل الجوي للمعدات المملوكة للوحدات.

١٧ - وبالإضافة إلى نقل المعدات المملوكة للوحدات والمعدات الأخرى، يظل تحسين قدرة العملية المختلطة في مجال الهندسة هو الشرط الرئيسي الثاني لتعجيل النشر. لهذا الغرض، وُضعت خطط لتعجيل نشر وحدات الهندسة التابعة للعملية (من باكستان والصين ومصر)، ونقل بعض القدرات الهندسية العسكرية من بعثة الأمم المتحدة في السودان، وأخيرا تضمين عملية نشر كل الكتائب الجديدة عنصرا للهندسة الميدانية الخفيفة. وعلى النحو المبين أدناه، فبعد فترة تخطيط وبعد الحصول على موافقة البلدان المساهمة بقوات، شُرع الآن فقط في إنجاز هذه المبادرات.

١٨ - ومن بين الوحدات الهندسية الثلاثة التابعة للعملية المختلطة، فإن وحدة المهندسين الصينية هي التي تم نشرها ويجرى تشغيلها بالكامل. وتم نشر الوحدة الهندسية المصرية ولو أنها لم تبلغ بعد طور التشغيل، إذ تركِّز حاليا على إصلاح المعدات المتضررة المملوكة للوحدات. وفيما يتعلق بالوحدة الهندسية من باكستان، وصل إلى الجنينة فريق متقدم يتألف

من ستة أعضاء وهو يتولى حاليا التحضير لوصول المعدات المملوكة للوحدات والأفراد، وستُكمل هذه المرحلة بنهاية السنة. وفي تلك الأثناء، من المقرر أن يبدأ النقل المؤقت لـ ٩٠ جنديا من الوحدة الهندسية الصينية في بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى العملية المختلطة بمجرد أن يتحقق إكمال الترتيبات الرسمية. وأخيرا، يرجح أن يبدأ في أوائل عام ٢٠٠٩ نشر قدرات الهندسة الميدانية الخفيفة كعناصر ضمن الكتائب القادمة، مع مراعاة الوقت اللازم لإتمام التحضيرات لنشر هذه الوحدات. والجهود متواصلة لنشر جميع هذه القدرات الهندسية على أساس الأولوية العليا.

١٩ - وفيما يتعلق بالموارد الهندسية التجارية، حددت العملية المختلطة عددا من الترتيبات لزيادة قدرتها على بناء المخيمات، وصيانتها، وتوسيعها، وإنجاز مهام هندسية أخرى ذات أهمية حاسمة. وستشدد العملية بقدر أكبر على البائعين المحليين والإقليميين. وقد عقدت في هذا السياق، مؤتمرا للبائعين في نيالا لتشجيع الشركات المحلية على المشاركة في عطاءات البعثة. وبادرت العملية أيضا ببناء القدرات الداخلية ولا سيما في مجالات إدارة العقود. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تقوم حاليا، في إطار التعاون الوثيق مع إدارة الدعم الميداني، في وضع الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبإعداد عقد متعلق بإدارة مشاريع الأعمال الهندسية، من المقرر أن يُبرم في الأشهر المقبلة. ولا تحول هذه الجهود دون إمكانية أن يتعين حشد موارد خارجية إضافية، نظرا لنطاق الاحتياجات الهندسية المتوقعة لنشر العملية ولعملياتها.

٢٠ - وبخصوص الوحدات التي يتوقع نشرها في عام ٢٠٠٩، أكدت السلطات السودانية خطيا قبولها للكتيبة التايلندية والوحدات النيبالية، وذلك في التقرير المرحلي الذي قدمته حكومة الوحدة الوطنية إلى لجنة الاتحاد الأفريقي في ١٧ أيلول/سبتمبر، والذي أحالته إلى مجلس الأمن في ١٨ أيلول/سبتمبر. ونحن، إذ نتوقع أن كلا من البلدين سيوافق على المضي قُدما في عملية النشر، سنعمل معها لكي يتم نشر هذه الوحدات في أقرب وقت مستطاع ومن الأرجح في أوائل عام ٢٠٠٩.

٢١ - والجهود متواصلة أيضا لتأكيد استعداد البلدان المساهمة بأفراد الشرطة والتي تمت الموافقة عليها لنشر وحدات الشرطة المشكّلة. ولهذا الغرض، زار ممثلون من إدارة عمليات حفظ السلام، والاتحاد الأفريقي، والبلدان المانحة كلا من بوركينا فاسو، ومالي، وأوغندا، وتوغو في نهاية شهر تموز/يوليه. وزارت السنغال أيضا بعثة مماثلة لما قبل النشر. وستكون بعض هذه البلدان المساهمة بأفراد الشرطة مستعدة لنشر وحدات الشرطة المشكّلة في أوائل عام ٢٠٠٩، في حين تقوم حاليا بلدان أخرى بتوريد المعدات اللازمة.

رابعا – الآلية الثلاثية الأطراف لنشر العملية المختلطة

٢٢ – كجزء من جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعجيل نشر العملية المختلطة، سافرت سوزانا مالكورا، وكيلة الأمين العام لخدمات الدعم الميداني، إلى الخرطوم لحضور اجتماع ثلاثي الأطراف في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ناقشت فيه الحكومة ولجنة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الصعوبات اللوجستية التي تعترض نشر العملية والخطوات التي يقوم حاليا كل واحد من الأطراف الثلاثة باتخاذها لكفالة النشر السريع والتشغيل الفعال للعملية. وقد نوقش بالتفصيل في الاجتماع عدد من المسائل الحاسمة وتم الاتفاق على الإجراءات التي ستتخذها الأطراف الثلاثة، على النحو المبين أدناه.

حرية التنقل

٢٣ – **طائرات الهليكوبتر البيضاء** – بغية ضمان أن يتسنى التعرف بسهولة على طائرات الهليكوبتر التابعة للعملية المختلطة وكذلك على طائرات الهليكوبتر المستخدمة في إطار الأنشطة الإنسانية الدولية، أصدرت الحكومة أوامر إلى القوات المسلحة وسلطات الطيران المدني بأن تكفل أن طائرات الحكومة لن تطلى بعد الآن باللون الأبيض وأن تكون متميزة عن تلك التي تستخدمها العناصر الفاعلة الدولية.

٢٤ – **التحقيق في تحطم طائرة الهليكوبتر في ٢٩ أيلول/سبتمبر في نيالا (انظر الفقرة ٤٣)** – تم الاتفاق على أن تساهم العملية المختلطة وهيئة الطيران المدني الدولي في استعراض حادثة ٢٩ أيلول/سبتمبر التي تحطمت فيها طائرة هليكوبتر كان يشغلها أحد المتعاقدين مع العملية.

٢٥ – **الإخطار بالتهديدات** – ستواصل الحكومة تبادل المعلومات مع العملية المختلطة فيما يتصل بالتهديدات الأمنية – دون المساس بالعمليات التي تضطلع بها العملية المختلطة.

العمليات الجوية

٢٦ – **إعادة تأهيل المطارات** – أعربت الحكومة، بدون أي لبس، عن موافقتها على إعادة تأهيل مطاري الفاشر ونيالا والمطار الجديد في الجنينة الذي سيُرفع مستوى طاقته ليصبح صالحا لاستقبال الطائرات من طراز أنتونوف ١٢٤ (AN-124). والتزمت الأمم المتحدة بالمضي قدما في هذه الجهود بأقصى سرعة مستطاعة.

٢٧ – **أوقات استخدام مطارات دارفور** – أكدت الحكومة موافقتها على استخدام العملية المختلطة لمطارات دارفور من السابعة صباحا إلى السابعة مساء، كما أكدت أنه تم

تعميم تعليمات بهذا الصدد على سلطات الطيران المدني والأمن الوطني وكذلك على الولاة في دارفور.

٢٨ - **العمليات على مدار الساعة** - تم كذلك الاتفاق على أن يجري تدريجيا العمل بنظام ٢٤ ساعة في اليوم و ٧ أيام في الأسبوع لتنفيذ العمليات، وعلى أن تساهم البعثة المختلطة بما يلزم من المعدات والدعم.

تراخيص الرحلات الجوية

٢٩ - **الترخيص الشامل** - وافقت الحكومة على أن تمنح ترخيصا شاملا لجميع الرحلات التي تنقل المعدات المملوكة للوحدات وغيرها من المواد التي تملكها العملية المختلطة إلى دارفور. وسوف يجرى تجهيز 'الاستمارة ١' لكل مرحلة من مراحل عملية النقل هذه. وستخصم المعدات من هذه الاستمارة الوحيدة لدى وصولها إلى السودان إلى أن تنتهي عملية النقل الجوي.

حماية ودعم القوافل

٣٠ - **الحراسة التي توفرها الحكومة (من الأُبيض إلى دارفور)** - أكدت الحكومة التزامها بحراسة أي قوافل تابعة للعملية المختلطة في حدود قافلة واحدة في كل ٤٨ ساعة. واتفق كذلك على أن وتيرة القوافل ستزداد لتصبح قافلة في كل ٢٤ ساعة ما دامت القوافل تتألف من ٣٠ مركبة أو أكثر من ذلك. واتُفق كذلك على أن تلك الوتيرة ستزداد في الوقت المناسب لتصبح قافلة واحدة في كل ٢٤ ساعة.

السكك الحديدية

٣١ - **الدعم من الأمم المتحدة** - وافقت الأمم المتحدة على أن تدعم قدر المستطاع جهود حكومة السودان الرامية إلى إعادة تأهيل جزء من خط السكة الحديدية.

تجهيز طلبات التأشيرة

٣٢ - **تيسير الحكومة لإجراءات التأشيرة** - أعادت الحكومة تأكيد التزامها بأن تواصل تعجيل إجراءات تجهيز التأشيرات لأفراد العملية المختلطة، وذكرت أنه تم في هذا الصدد تعيين مسؤول حكومي عن الاتصال.

تخليص الجمارك

٣٣ - **عملية تخليص وحيدة عند نقطة الدخول** - وافقت الحكومة على أن تحصل معدات العملية المختلطة وسلعها وموادها على كل شهادات التخليص في وقت واحد، عند نقطة دخول البلد وعلى أن يسلم تلك الشهادات، بصورة متزامنة، مسؤولو الجمارك، والمخابرات والأمن الوطني.

جهة الاتصال الحكومية

٣٤ - **مكتب الفاشر** - أكدت الحكومة فتح مكتب اتصال في الفاشر يرأسه لواء. وسيكفل المكتب التنفيذ المحلي للقرارات المتخذة على الصعيد الوطني. وقد تم أيضا توخي الاتصال على الصعيد القطاعي.

عمليات النشر العسكرية

٣٥ - **النشر الذاتي لوحدات منتقاة** - اتفقت الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والحكومة على دعم النشر الذاتي المحتمل للكتيبتين الثانيتين من مصر وإثيوبيا.

القدرة المحلية على التشييد

٣٦ - **الاستفادة من القدرات المحلية والإقليمية** - تعهدت الأمم المتحدة بأن تستخدم قدر المستطاع المتعاقدين والبائعين المحليين والإقليميين. بيد أنه لوحظ أن الحجم الكبير للاحتياجات قد يقتضي تعبئة موارد من خارج المنطقة.

٣٧ - وفي ختام الاجتماع، اتفقت الحكومة، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة على أهمية عقد اجتماعات ثلاثية الأطراف على أساس دوري لرصد تنفيذ جميع الإجراءات المتفق عليها والإبقاء على الزخم فيما يتعلق بنشر العملية المختلطة. وتم التشديد على التنفيذ السريع للقرارات المتخذة على جميع المستويات.

٣٨ - وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على عقد الاجتماع الثلاثي الأطراف الأول في غضون فترة تتراوح بين ٤ و ٦ أسابيع في الخرطوم وعلى أن تعد العملية المختلطة جدول الأعمال بصورة مسبقة.

خامسا - عمليات العملية المختلطة

٣٩ - صُنفت دارفور في المرحلة الرابعة من تدابير تعزيز الأمن منذ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، نتيجة التدهور الخطير في الحالة الأمنية على مدار الأشهر الأربعة الماضية. وشمل هذا العنف

مستويات مرتفعة من أعمال اللصوصية، واشتباكات عسكرية عرضية، وصدامات عرقية وهجمات قاتلة على قوات العملية المختلطة أسفرت، في ٨ تموز/يوليه، عن مقتل خمسة أفراد من حفظة السلام، وعن مقتل أحد حفظة السلام في ٦ تشرين الأول/أكتوبر في ولاية جنوب دارفور. وفقاً لما تقتضيه المرحلة الرابعة من نقل الموظفين غير الأساسيين، تعيّن نقل ١٤١ موظفا مدنيا و ١٧٤ من عناصر الشرطة إلى خارج دارفور، كما تأجل نشر ٤٠٠ من عناصر الشرطة. ومع أن الموظفين الذين نُقلوا ما لبثوا أن عادوا إلى دارفور، فإن قاعدة الحد الأقصى من عدد الموظفين الذين يُسمح بوجودهم في منطقة البعثة لا تزال سارية.

٤٠ - ومع ذلك، قامت العملية المختلطة بتسيير ١ ٠٤٤ دورية في إطار بناء الثقة، و ٢١٨ دورية حراسة، و ٣٠ دورية للتحقيق أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، مع التركيز بشكل خاص على تيسير وصول المساعدات الإنسانية وتوفير الحماية للقوافل. وقام مستشارو شؤون الشرطة التابعون للعملية المختلطة أيضا بتسيير دوريات لأغراض الرصد وبناء الثقة، والاحتطاب، زارت مراكز الشرطة في المجتمعات المحلية ومراكز الشرطة الحكومية في جميع أنحاء دارفور. وبعد حادث إطلاق النار الذي جرى في مخيم كالما للمشردين داخلياً في ٢٥ آب/أغسطس، باتت الشرطة المختلطة تتواجد هناك على مدار الساعة، حيث يعمل عناصرها في نوبتين يومياً، تتألف كل منهما من ٣٠ عنصراً من وحدات الشرطة المشكّلة البنغلادشية و ٣٠ من عناصر الشرطة. وكثّفت العملية المختلطة أيضا دورياتها حول مخيم زمزم للمشردين داخلياً بعد أن قامت الشرطة الاحتياطية المركزية التابعة للحكومة بنهب وحرق سوق بالقرب من المخيم في ١٠ أيلول/سبتمبر، مما أسفر عن إصابة ٧ أشخاص بجروح خطيرة.

٤١ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت العملية المختلطة بالتعاون مع عدد من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها سلسلة من حلقات العمل التدريبية وحلقات العمل لبناء القدرات لـ ١١٩ فردا من قوات الشرطة المتمردين، و ٩٠ شيخا وعمدة من شيوخ وعُمد القبائل، و ٢٩٥ مشردا داخلياً، في مجال مواضيع حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية وإسهام المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة. ويشارك الذين تلقوا التدريب في دوريات الشرطة التي تسيّرها العملية المختلطة داخل مجتمعاتهم المحلية أو في مخيماتهم. وقام أيضاً مستشارون في الشؤون الجنسانية داخل عنصر الشرطة في العملية المختلطة بتدريب النساء في مخيمات المشردين داخلياً في مجال الأنشطة المدرة للدخل، والعنف القائم على نوع الجنس، والشؤون الصحية.

٤٢ - وواصلت العملية المختلطة رصد انتهاكات حقوق الإنسان، وإشراك السلطات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين، وتقديم المساعدة التقنية. وفي ٣٠ آب/أغسطس، نظمت العملية المختلطة حلقة عمل للقضاة والمحامين بالتعاون مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والجهاز القضائي لولاية جنوب دارفور بشأن معايير المحاكمة العادلة.

٤٣ - وواصل عنصر الشؤون المدنية في العملية المختلطة إشراك فئات المجتمع المدني والمجموعات النسائية، والإدارة المحلية، والأوساط الأكاديمية، وغيرها من شرائح المجتمع في دارفور، في عملية السلام ومبادرات حلّ النزاع المحلي. وعقدت العملية المختلطة حلقات العمل وتدريب لبناء قدرات فئات المجتمع المدني في دارفور لكي تضطلع بدور فعّال في بناء السلام على مستوى القاعدة، والتنمية، وسيادة القانون. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على ٣٢ مشروعا من مشاريع الأثر السريع، يجري حاليا تنفيذ ستة منها.

٤٤ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرقلت حرية حركة البعثة مراراً وتكراراً بسبب القيود التي فرضتها الحكومة وحركات المتمردين. ففي ١١ آب/أغسطس، اعتقلت الاستخبارات العسكرية، لفترة وجيزة، ضابطاً عسكرياً تابعاً للعملية المختلطة بتهمة عدم توقفه عند نقطة تفتيش تابعة لحكومة السودان بالقرب من مقر العملية المختلطة في الفاشر. وفي ١٦ آب/أغسطس، اعتقلت القوات المسلحة السودانية عدداً من موظفي الأمم المتحدة وأفراد طاقم خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية لعدة ساعات بعد أن هبطت طائرتهم في أبو سروج (الواقعة على مسافة ٥٠ كلم شمال الجنينة) التي وصلت قبل الموعد المحدد حسب زعمهم. وهددت القوات المسلحة السودانية بإسقاط طائرات الأمم المتحدة التي لا تمتثل للجداول الزمنية للرحلات وبتعليق العمليات الجوية للأمم المتحدة حول أبو سروج حتى إشعار آخر، متذرعة بوجود نقاط تفتيش تابعة للقوات المسلحة السودانية في المنطقة. وفي ولاية جنوب دارفور، أوقف جهاز الأمن والاستخبارات الوطنية الدوريات الليلية التابعة للعملية المختلطة، مدعياً أن هذه الدوريات لم تكن لازمة ولا مقبولة في نيالا؛ ثم وافقت السلطات الحكومية لاحقا على السماح للعملية المختلطة بتسيير دوريات ما دامت تخطرها بذلك مسبقاً.

٤٥ - وفي ١٩ آب/أغسطس، منع جيش تحرير السودان، فصيل ميني ميناوي، دورية تابعة للعملية المختلطة من الوصول إلى قرية مادو (الواقعة على مسافة ٦٠ كم شمال غرب كتم) وطالب العملية المختلطة بالتماس إذن المجموعة قبل الاقتراب من القرية والاتصال بالمدنيين في المنطقة. وفي ٢٥ آب/أغسطس، أُوقِفت قافلة إنقاذ تابعة للعملية المختلطة كانت تتوجه إلى مخيم كالما للمشردين داخلياً عند نقطة تفتيش تابعة لحكومة السودان لمدة أربع ساعات، في

حين طالب المسؤولون في حكومة السودان العملية المختلطة بالتماس إذن مكتوب من جهاز الأمن والاستخبارات الوطنية للدخول إلى المخيم. وفي ٣١ آب/أغسطس، أُوقِفت دورية تابعة للعملية المختلطة كانت في طريقها من كبكابية إلى الفاشر على أيدي أفراد من جيش تحرير السودان، فصيل عبد الواحد، طالبوا بأن يتم إخطارهم بتحركات العملية المختلطة في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، كانت دورية تابعة للعملية المختلطة تحرس خزان وقود أثناء نقله من كبكابية إلى الفاشر وأخّرها، جيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد ومجموعة ميليشيات عربية في موقعين مختلفين. وفي حادث منفصل وقع في ٢٣ أيلول/سبتمبر، أوقف عمدة من مخيم أبو شوك للمشردين داخلياً عناصر من العملية المختلطة كانوا يقومون بدورية في المنطقة، مطالباً البعثة باتباع نهج أكثر استباقية لحل مشكلة انعدام الأمن وتدهور الحالة في المخيم.

٤٦ - وتعرضت العمليات الجوية التي تقوم بها العملية المختلطة لإطلاق النار أربع مرات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١١ آب/أغسطس، تعرضت طائرة هليكوبتر تابعة للعملية المختلطة كان على متنها راكب واحد وأربعة من أفراد طاقم لإطلاق النار بينما كانت في طريقها من الجنينة إلى كلبس وأصيبت بأضرار طفيفة. وفي اليوم نفسه، تعرضت طائرة هليكوبتر تابعة للعملية المختلطة إلى إطلاق نار على مسافة ٣ كم جنوب جبل مون بينما كانت تقوم ببعثة تقييم إلى مواقع قصف مزعومة. واعتذرت حركة العدل والمساواة عن الحادث الثاني، معترفة بأنها قد ظنّت على سبيل الخطأ أن طائرة الهليكوبتر البيضاء هي إحدى الطائرات التابعة للحكومة. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، تعرضت طائرة هليكوبتر تابعة للعملية المختلطة تقل ١٢ راكبا من ٤ أفراد وطاقما لإطلاق نار على يد مجهولين بينما كانت في رحلة من شنقا طوباية إلى طويلة، مما أدّى إلى تسرب الوقود منها. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، تعرضت طائرة هليكوبتر تابعة للعملية المختلطة كانت في بعثة تقييم إلى بير مازا لإطلاق النار ولكنها تمكّنت من العودة إلى الفاشر من دون أي ضرر؛ ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الحادث، الذي هو قيد التحقيق. وفي حادث مأساوي آخر، تحطمت طائرة هليكوبتر تابعة للعملية المختلطة يشغلها متعاقد مع العملية بالقرب من نيالا في ٢٩ أيلول/سبتمبر، مما أدى إلى وفاة الأشخاص الأربعة الذين كانوا على متنها.

٤٧ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت حوادث قطع الطرق أيضاً تعطّل عمليات العملية المختلطة. وفي ١٢ آب/أغسطس، تعرض عدة مستشارين لشؤون الشرطة تابعين للعملية المختلطة لسلب هواتفهم المحمولة وأجهزتهم اللاسلكية المتنقلة تحت تهديد السلاح في مخيم دورتي للمشردين داخلياً. وفي ٣١ آب/أغسطس، تعرضت دورية أخرى تابعة للعملية المختلطة كانت تتجه من خور أبيشي إلى نيالا لهجوم من جانب العصابات المسلحة؛ وردّت

الدورية بإطلاق النار وتمكنت من تلافي الكمين. وفي ثلاث حوادث منفصلة وقعت في ٩ و ١١ و ١٣ أيلول/سبتمبر، قام أفراد مسلحون في نيالا باختطاف مركبات تابعة للعملية المختلطة. ولا تزال اللصوصية أيضاً يعرقل عمليات فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الإنساني.

سادساً – العملية السياسية

٤٨ – وصل كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور المعيَّن حديثا السيد جبريل باسولي إلى السودان في ٢٥ آب/أغسطس. وأقام السيد باسولي اتصالات أولية مع كبار ممثلي حكومة السودان في الخرطوم وجوبا، وكذلك مع مسؤولين في حكومات ولايات دارفور الثلاث. وتعهدت حكومة السودان بالتعاون مع رئيس الوسطاء وأعربت عن تصميمها على السعي للتوصل إلى حل سياسي سريع للأزمة في دارفور. واجتمع السيد باسولي أيضاً مع ممثلي حركات التمرد، والمشردين داخلياً، وزعماء القبائل، والمنظمات غير الحكومية في الفاشر ونيالا والجنينة.

٤٩ – وفي هذه المشاورات، سلط السيد باسولي الضوء على الحاجة إلى التوصل إلى حل ينبع من السودان وحث الأطراف على إلقاء أسلحتهم والدخول في حوار صادق. وحثّ السيد باسولي الحكومة على المضي قدما في مبادرة أهل السودان المتعددة الأطراف التي أُعلنت في تموز/يوليو، وأعرب عن أمله في أن توفر المبادرة أساسا واقعياً للحوار مع حركات التمرد. وناقش السيد باسولي أيضاً مع حكومة السودان إمكانية اتخاذ عدد من الإجراءات الفورية لتحسين الظروف الميدانية وبدء العملية السياسية. وتناول السيد باسولي هذه المسائل في رسالة وجهها إلى الحكومة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٥٠ – واجتمع السيد باسولي أيضاً مع قادة عدد من جماعات المتمردين من أجل تقييم مواقفهم ومطالبهم، وبحث معهم إمكانية اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين الحالة الأمنية الميدانية واستئناف محادثات السلام مع حكومة السودان. وكرر ممثلو الحركات وكذلك المشردون داخلياً وزعماء القبائل التأكيد على مطالبهم بالمشاركة في السلطة واستتباب الأمن. وشددوا على قلقهم إزاء قضية الأرض، بالإضافة إلى القضايا المتصلة بإنشاء إقليم دارفور، وتمثيل دارفور في رئاسة السودان، وإعادة تأهيل القرى، والعودة الطوعية للمشردين داخلياً، والعدالة والمساءلة، والتعويض/رد الحقوق.

٥١ – وفي حين أن الأولوية الأكثر إلحاحا تتمثل في الأمن وتحقيق وقف كامل لإطلاق النار، من الواضح أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف في غياب عملية سياسية واتفاق إطاري.

ومن شأن الاتفاق الإطاري أن يؤكد على المبادئ التي ينبغي أن يُسترشد بها للبحث عن حل سياسي، ويبيّن المطالب الرئيسية للأطراف، بما فيها الوقف الكامل للأعمال العدائية. وفي الأسابيع المقبلة، وفي انتظار استئناف المفاوضات المباشرة بين الأطراف، التي ستستضيفها حكومة قطر في الدوحة، سيجري إشراك الحكومة وحركات التمرد، في إطار جهود الوساطة، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الإطار.

٥٢ - وكانت هناك مؤشرات أخرى إيجابية إزاء الحوار والمصالحة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اجتمع فريق الاتصال لاتفاق داكار في أسمرة، وأُعلن في أثناء ذلك على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السودان وتشاد. واتفق الطرفان أيضا على تبادل السفراء قبل الاجتماع السادس لفريق الاتصال الذي سيعقد في نجامينا بتشاد.

٥٣ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، اجتمع في الفاشر نائب الرئيس عثمان طه وميني ميناوي، وهو أحد موقّعي اتفاق سلام دارفور. وقامت العملية المختلطة بتيسير الاجتماع. واتفق الطرفان على وقف الأعمال العدائية وأكدا مجددا التزامهما باتفاق سلام دارفور.

سابعا - الحالة الأمنية والإنسانية

٥٤ - ظلت الحالة الأمنية والإنسانية غير مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في شمال دارفور وفي مخيمات المشردين داخليا. وفي ١٢ آب/أغسطس، أفاد جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد بأن هجوما شنته الحكومة في منطقة وادي عطرون في شمال كردفان، على مقربة من الحدود مع ليبيا، أسفر عن مصرع سبعة أشخاص على حد زعمه. ومع اعتراف الحكومة بنشر قواتها في المنطقة، فإنها أكدت عدم نشوب أي معارك. وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أفاد جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد من جديد بشن الحكومة هجوما على قواعد المتمردين في أبو حمرا وكافود شرقي كتم، مما أسفر عن مقتل اثنين من المحاربين على حد زعمه.

٥٥ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، طوقت القوات الأمنية الحكومية مخيم كلما، وهو أحد أكبر مخيمات المشردين داخليا حيث يأوي قرابة ٨٠ ٠٠٠ شخص جنوب نيالا، مستخدمة في عمليتها زهاء ٦٠ مركبة. ونفذت الحكومة هذه العملية للقيام بعملية تفتيش للمخيم بحثا عن الأسلحة والبضائع المهربة الأخرى. وعندما واجه حشد من المشردين داخليا القوات الأمنية لحكومة السودان، أطلقت القوات عليهم النار. وتواصلت المواجهات بين القوات الأمنية وبعض المشردين داخليا طيلة عدة ساعات، مما أدى إلى مصرع ٣٣ مشردا داخليا، وإصابة

١٠٨ بجراح، بمن فيهم ٣٨ طفلا و ٢٥ امرأة. وقامت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بنشر فريق مؤلف من أفراد عسكريين، وأفراد الشرطة، وموظفين طبيين، ووصل الفريق إلى المخيم بعد تأخر كبير عند إحدى نقاط التفتيش الحكومية، وقام بإجلاء الجرحى إلى أحد المرافق الطبية في نيالا. وأفادت الحكومة أن أحد الأفراد العسكريين لقي مصرعه، وأصيب ١٤ من أفراد قواتها الأمنية بجروح.

٥٦ - وفي أعقاب ذلك الحادث، قام ١٨ مسؤولا في حكومة الوحدة الوطنية ينتسبون إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأربعة من المشرّعين المحليين، بمن فيهم أعضاء في مجلس جنوب دارفور، بالاستقالة من مناصبهم احتجاجا على الحادث. وتابعت العملية المختلطة الحادث مع الوكالات الحكومية، بما في ذلك الجهاز الوطني للاستخبارات والخدمات الأمنية، ووزارات الدفاع والداخلية والخارجية، وأيضا لجنة المساعدة الإنسانية، ثم أعلنت الحكومة في ١٠ أيلول/سبتمبر عن إنشاء فرقة عمل أمنية معنية بدارفور، على المستوى الوزاري، بغرض تحسين الحالة الإنسانية والأمنية في مخيمات المشردين داخليا. وطلبت الحكومة مشاركة العملية المختلطة والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في فرقة العمل.

٥٧ - وفي هذه الأثناء، بدأت الحكومة حملة عسكرية جديدة في شمال دارفور. وفي ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر، شنت الحكومة غارات جوية أعقبتها عمليات برية شمال كتم وشرق جبل المرة على التوالي، مستخدمة طائرات عمودية هجومية من طراز MI-26 ومركبات تراوح عددها بين ٥٠ و ١٠٠ مركبة. وأفادت الحكومة بأن هذه العمليات تدخل في إطار الجهد المبذول لكفالة أمن الطرق الرئيسية في وجه قوافل المساعدة الإنسانية. بيد أن القوات الحكومية اشتبكت في أعمال قتالية مع جيش تحرير السودان - فصيل الوحدة، وجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، وجماعات جبهة المقاومة المتحدة (القيادة الجماعية لحركة العدل والمساواة)، مما أسفر حسب التقارير عن سقوط عدد من القتلى من الجانبين. وفي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر، قامت القوات السودانية المسلحة بمعية المليشيا وقوات الشرطة الاحتياطية المركزية المكونة مما يربو على ١٥٠ مركبة بشن هجوم رئيسي آخر داخل المنطقة الشرقية من جبل المرة. وخلال شهر أيلول/سبتمبر، قصفت الحكومة أيضا عددا من معاقل المتمردين المشتبه فيها، بما فيها كربلاء، وجبل أدولا، ومنطقتي أومو وجبل مون، مما أسفر حسب التقارير عن مصرع ١٢ شخصا، بمن فيهم خمس نساء وطفلان.

٥٨ - وفي شمال الفاشر، تواصلت الاشتباكات بين جيش تحرير السودان - فصيل مني مناوي وجيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة، وكلاهما من موقعي اتفاق سلام دارفور. وطغى النزاع القبلي أيضا على الحالة الأمنية في جنوب دارفور، ووصل عدد الخسائر

في الأرواح المبلغ عنها بالفعل على مدى الشهرين الماضيين إلى ١٥٠ شخصا من جراء الاقتتال بين قبيلتي الرزيقات والمسيرية في منطقة أبو جبرا.

٥٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت العملية المختلطة وقوع ١٦ حادثة اغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي ضد نساء وأطفال من مخيمات المشردين داخليا. وفي خمس من الحالات المبلغ عنها، وُصف المعتدون بأنهم أفراد يرتدون بزة عسكرية. وقد أنشأت الحكومة المحلية في شمال دارفور وحدة جديدة معنية بحماية الأسرة والطفل، تتيح للنساء والأطفال والأسر المتضررة من العنف القائم على نوع الجنس أن يبلغوا عن وقوع جرائم من قبيل الاغتصاب والعنف المترلي.

٦٠ - وقد قوّضت العمليات العسكرية وأعمال اللصوصية إيصال المساعدة الإنسانية. فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اضطر ما ينيف عن ٠٠٠ ٢٣٠ مدني إلى الفرار بعيدا عن العنف، بمعدل قرابة ٠٠٠ ١ شخص في اليوم. وهرب الكثير منهم صوب مخيمات شديدة الاكتظاظ على مقربة من المدن الكبيرة، أو لاذوا في بعض الحالات بالصحراء ريثما تخف وطأة الاشتباكات. ومع تزايد شن الهجمات على الوكالات الإنسانية أيضا، تجاوز عدد حوادث العنف ضد عمال المعونة الإنسانية في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٨ بالفعل مجموع الأحداث المسجلة في عام ٢٠٠٧. وقد شهدت هذه السنة حتى الآن اختطاف ٢٠٨ مركبات خاصة بالعمل الإنساني، واختطاف ١٥٥ عاملا من عمال المعونة الإنسانية (لا يزال ٤٣ سائقا متعاقدا مع برنامج الأغذية العالمي في عداد المفقودين مجهولي المصير)، واقتحام ١٢٣ مبنى. وبسبب هذا العنف الموجه، اضطرت منظمتان رئيسيتان غير حكوميتين تتولّيان مساعدة ما يربو على ٠٠٠ ٥٠٠ مدني في شمال دارفور فحسب إلى تعليق أنشطتهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦١ - وتضررت دارفور أيضا من أزمة الغذاء العالمية، إذ أفادت منظمة الأغذية والزراعة بأن أسعار المواد الغذائية الأساسية قد ارتفعت بنسبة ١٥٠ في المائة مقابل النسبة المسجلة في الفترة نفسها من العام الماضي. وبسبب فقد المحاصيل في العديد من المناطق الزراعية المهمة بالمنطقة، قد يبلغ الاعتماد على المساعدة الغوثية الذروة في عام ٢٠٠٨، هذا في الوقت الذي يعاني فيه العمل الإنساني من شدة محدودية سبل الوصول إلى المناطق المحتاجة. ونظرا لتقلب الحالة الأمنية في الميدان، اضطرت المنظمات الإنسانية إلى تقليص حضور موظفيها وتنقلهم عبر أرجاء دارفور، مما أسفر عن انخفاض كبير في قدرتها على إيصال المعونة الإنسانية وتنفيذ مهام حيوية أخرى، بما فيها الأنشطة ذات المنحى الإنمائي.

ثامنا – الامتثال للالتزامات الدولية

٦٢ – لقد أُحرز قدر من التقدم في متابعة البلاغ المشترك المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية في دارفور. وفي تموز/يوليه، عقدت اللجنة التقنية المشتركة الثلاثية حلقات عمل تدريبية بشأن الدليل العام للإجراءات، شارك فيها ممثلو الحكومة والمنظمات غير الحكومية في نيالا والفاشر. وعقدت اللجنة الرفيعة المستوى المنشأة بموجب البلاغ المشترك اجتماعا في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وأعادت تأكيد الضرورة الحتمية لمواصلة تقديم الخدمات وفقا للمبادئ الإنسانية.

٦٣ – ورغم الضمانات الصادرة عن الحكومة بشأن تيسير سبل وصول المساعدات الإنسانية، ما زالت السلطات السودانية على الصعيد المحلي تفرض قيودا بيروقراطية على المنظمات الإنسانية. ففي جنوب دارفور، عمدت مفوضية العون الإنساني إلى تخفيض الإمدادات بالوقود المستخدم في تشغيل مضخات المياه في مخيم كلما للمشردين داخليا، بسبب ادعاء بأن الجماعات المسلحة استخدمت الوقود. ونتيجة لذلك، عانى زهاء ١٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي من نقص المياه. وفي ٢٧ آب/أغسطس، احتجز أفراد الجهاز الوطني للاستخبارات والخدمات الأمنية ربّاني طائرتين عموديتين تابعتين لبرنامج الأغذية العالمي وأشبعوهما ضربا، في الوقت الذي ظل فيه الركّاب تحت تهديد السلاح، في غولو، شمال دارفور.

٦٤ – واتُّخذت إجراءات إضافية لنقل الإمدادات الطبية إلى دارفور. وصارت المنظمات الإنسانية ملزمة الآن بالتماس الإذن للسفر على متن مركبات مستأجرة، وأصبحت هذه الممارسة شائعة بصورة متزايدة لتفادي اختطاف المركبات. وفي تطور آخر، لم تمنح سلطات الجمارك الحكومية التخليص الجمركي لما قدره ٥ ٠٠٠ طن متري من السكر ظلت محتجزة في بورتسودان طيلة أربعة أشهر. ولئن تمكّن برنامج الأغذية العالمي في آب/أغسطس من الزيادة في محتوى السلة الغذائية من السعرات الحرارية لتصل إلى نسبة ٧٥ في المائة من القيمة العادية، فإنه حذر من احتمال تعليق إيصال الأغذية في بعض المناطق في دارفور، ما لم تتحسن الأوضاع الأمنية.

٦٥ – وفي ٦ آب/أغسطس، أعلن وزير العدل السوداني عن تعيين مدع عام خاص لدارفور، أنيطت به ولاية التحقيق في الجرائم المرتكبة في دارفور منذ عام ٢٠٠٣. وأعلن المدعي العام الخاص عن عزمه على إجراء تحقيقات في الجرائم المزعومة المرتكبة في وادي صالح، غرب دارفور، في عام ٢٠٠٣، علاوة على إتمام عمل اللجنة الوطنية للتحقيق.

وكانت اللجنة قد أنشئت بموجب مرسوم رئاسي في أيار/مايو ٢٠٠٤ من أجل التحري في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على يد الجماعات المسلحة في دارفور في عام ٢٠٠٤.

٦٦ - وفي هذه الأثناء، استمر اعتقال الأشخاص واحتجازهم على نحو تعسفي، في الفترة المشمولة بالتقرير، بذريعة ضلوعهم في حركات المتمردين، وطال الاعتقال والاحتجاز أيضا أقاربهم في بعض الحالات. وأفيد بتعرض المحتجزين في عهدة الجهاز الوطني للاستخبارات والخدمات الأمنية لممارسات التعذيب وسوء المعاملة.

تاسعا - ملاحظات

٦٧ - بعد مرور عام ونيف على التفويض الصادر عن مجلس الأمن بنشر العملية المختلطة بموجب القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، لا تزال الشروط اللازمة لكفالة فعالية عملية حفظ السلام غير مستوفاة في دارفور. فالحكومة والأطراف الأخرى ما زالت تجنح إلى الحل العسكري للنزاع، بينما أحرز قدر ضئيل من التقدم على مسار تنفيذ اتفاق سلام دارفور. وفي ظل تفشي العنف، تظل حماية المدنيين مصدر قلق شديد.

٦٨ - وما فتئ السعي إلى إيجاد حل للأزمة في دارفور بأقصى درجة من الاستعجال يشكل أولوية من الأولويات العليا للأمم المتحدة. وفي هذه الأثناء، سافر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ألان لوروا، إلى دارفور في الفترة من ٨ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر في إطار زيارة موسعة يقوم بها إلى السودان.

٦٩ - وخلال زيارة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام لوروا إلى كل ولاية من ولايات دارفور الثلاث، وخلال النقاشات التي أجراها مع كبار المسؤولين الحكوميين في الخرطوم، أعاد تأكيد التزام الأمم المتحدة بنشر العنصر العسكري وعنصر الشرطة من العملية المختلطة بأسرع ما يمكن. وسيتيح ذلك للبعثة مواصلة زيادة تأثيرها، ولا سيما فيما يتصل بحماية المدنيين وتيسير المساعدة الإنسانية. وأتاحت الزيارة أيضا الفرصة للتأكيد على أن الحل الدائم للأزمة لا يمكن أن يتأتى إلا عن طريق التسوية السياسية، وأن وصول الوسيط الرئيسي المشترك، باسولي، يتيح الفرصة لإنعاش العملية السياسية.

٧٠ - ومنذ وصول السيد باسولي إلى السودان في ٢٥ آب/أغسطس، عقد مشاورات مثمرة مع أطراف محلية ووطنية وإقليمية. وفي غمرة عمل الوسيط مع الأطراف لحثها على الانخراط في مفاوضات مباشرة، فإنني أرحب بأي مبادرات ترمي إلى دعم عمله، بما في ذلك العرض الذي تقدمت به قطر لاستضافة محادثات السلام. فمن الأهمية بمكان أن يوحد المجتمع الدولي صفوفه لدعم ما يبذله الوسيط من جهود.

٧١ - ويتطلب الحوار أيضا كفالة الأمن على أرض الواقع. ولهذه الغاية، تقع على عاتق حكومة السودان، بصفتها السلطة صاحبة السيادة، مسؤولية وضع حد لعمليات القصف الجوي والهجمات العسكرية التي يمكن أن تلحق الأذى بالمدنيين، واتخاذ خطوات ملموسة صوب نزع سلاح المليشيا وسائر القوات المنضوية تحت الحكومة. وأنا أرحب بالضمانات التي قدمتها الحكومة إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، لوروا، بأنها لن تشن مزيدا من الأعمال العسكرية، دون المساس بحقها في الرد على الاعتداء.

٧٢ - وعلاوة على ذلك، أدعو الحكومة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما ما يتصل منها بحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، كان حادث ٢٥ آب/أغسطس الذي وقع في مخيم كلما مدعاة للأسف الشديد.

٧٣ - وأدعو أيضا جميع الجماعات المتمردة إلى الالتزام بوقف أعمال القتال على الفور، والشروع في مفاوضات جادة مع الحكومة، والتعاون على نحو كامل مع العملية المختلطة، مع إزالة أي حواجز في وجه عملياتها. وإنني أعوّل على بلدان المنطقة للتأثير في الحكومة والحركات لئلا تألو جهدا في سبيل تيسير وقف إطلاق النار واستئناف المحادثات.

٧٤ - وعلى الرغم من الولاية الموسعة المنوطة بالبعثة في مجال حماية المدنيين والمساعدة في إرساء السلام، فإنها لم تنشأ خصيصا لإيجاد حل مستدام لأزمة دارفور. فتلك مسؤولية الأطراف في النزاع. ومثلما أسلفته مرارا وتكرارا، ترتهن فعالية عملية حفظ السلام إلى حد كبير بالتزام الأطراف بعملية السلام، حيث إن غياب هذا الالتزام قد يعرض حفظة السلام أنفسهم للخطر.

٧٥ - وفي دارفور، صارت العملية المختلطة هدفا لأعمال اللصوصية والهجمات المسلحة بشكل متزايد. ولذلك، باتت العملية المختلطة تواجه متطلبات متباينة، أي ضرورة النشر السريع لتتمكن من زيادة قدرتها على حماية المدنيين وتيسير تقديم المساعدات الإنسانية، وفي الوقت نفسه، اتخاذ جميع التدابير أيضا لتقليل تعرض موظفيها أنفسهم للخطر. وقد أخذت التعزيزات تصل ببطء، بيد أن الحالة الأمنية ووعورة البيئة في دارفور قد تسبّبتا في تأخر وصول معدات الوحدات العسكرية القادمة. ورغم انعدام الحلول السريعة للتغلب على التحديات الماثلة أمام عملية النشر، فإن الأمم المتحدة لا تألو جهدا في سبيل التعجيل بإنشاء العملية المختلطة.

٧٦ - وفي غضون ذلك، فإن تقلب الحالة الأمنية في الميدان وصعوبة جلب المعدات والإمدادات الأساسية إلى دارفور يعرضان الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للعملية المختلطة لخطر متعاظم، إذ إنهم كثيرا ما يسيّرون الدوريات ويقدمون خدمات القوة الحمائية

المرافقة دون أن يتوفر لديهم ما يكفي من وسائل الاتصال والنقل. ويعمل الموظفون المدنيون في العملية المختلطة ويعيشون أيضا في بيئة تفتقر بشدة إلى الأمان. وقد قام فريق من مقر الأمم المتحدة معني بتقييم الحالة الأمنية بزيارة إلى دارفور والخرطوم في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، وهو يعكف حاليا على إعداد الصيغة النهائية لتوصياته القاضية باتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين شروط سلامة أفراد البعثة وأمنهم.

٧٧ - وترتهن فعالية العملية المختلطة بتعاون الحكومة على كفالة حرية تنقلها وفقا لاتفاق مركز القوات، ومنح التخليص الجمركي والتأشيرات والخدمات الأمنية وحماية القوافل، وتيسير نشر العملية المختلطة وإعادة تزويدها بالإمدادات بالسبل الجوية وعن طريق السكة الحديدية والسبل البرية. وأنا أرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه في هذه المجالات اللجنة الثلاثية بشأن العملية المختلطة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، في الخرطوم. وأعوّل على حكومة السودان أن تكفل تنفيذه على مستويات الحكومة كافةً، على كل من الصعيد المحلي والوطني، بما في ذلك الاتفاق الذي توصلت إليه لاحقا مع وكيل الأمين العام لوروا لإتمام تنفيذ الاتفاق المتعلق بالطائرات العمودية البيضاء في غضون أسبوعين من إبرامه.

٧٨ - وتتوقف قدرة العملية المختلطة على تنفيذ ولايتها أيضا على ما توفره الدول الأعضاء من موارد. وأدعو مرة أخرى الدول القادرة على توفير الوحدات الناقصة، ولا سيما وحدة لوجستيات متعددة المهام، ووحدة للنقل المتوسط، ووحدة للنقل الثقيل، ووحدة للاستطلاع الجوي، و ٦ طائرات عمودية تكتيكية خفيفة، و ١٨ طائرة عمودية متوسطة للأغراض العامة، إلى أن تفعل ذلك فورا. فتلك وسائل حيوية لكفالة حراك موظفي العملية المختلطة المكلفين بحماية أهل دارفور، والذين يتعرضون هم أنفسهم للخطر على نحو متزايد. وتقع مسؤولية تزويد البعثة بالمعدات وتمكينها من تأدية المهمة التي أناطها بها مجلس الأمن على عاتق الدول الأعضاء.

٧٩ - وليس من الواضح كيف سيتأثر السلام والأمن في دارفور والسودان بسبب الطلب الذي قدمه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في ١٤ تموز/يوليه لإصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس عمر البشير. والمحكمة الجنائية الدولية هيئة قضائية مستقلة، ولا علاقة بين أنشطة المدعي العام والمحكمة وبين الجهود الإنسانية وجهود حفظ السلام والوساطة الجارية في دارفور وجنوب السودان. وأنا أعيد تأكيد ندائي إلى المجتمع الدولي ليعمل على التوصل إلى اتفاق بشأن ما يكتسيه السلام والعدل كلاهما من أهمية في التسوية المستدامة للأزمة في دارفور - ولتوحيد الصفوف في دعمه لجهود الأطراف من أجل التوصل إلى حل سياسي.